بسم الله الرحمن الرحيم

السيد كلود هيلر
رئيس لجنة مناهضة التعذيب
السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين
السيدات والسادة الحضور

باسمي وزملائي في وفد دولة فلسطين وباسم الشعب الفلسطيني أعبر لكم عن عظيم شكري وامتناني لدوركم الرائد في تعزيز وضمان حقوق الإنسان وعلى وجه خاص حقه في الكرامة الإنسانية وحق الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية،

كما يسرني أن أنقل لكم تحيات السيد رئيس دولة فلسطين الذي شرفني برئاسة الفريق الوطني لمناقشة التقرير الأولي لدولة فلسطين والمكونة من ممثلين عن وزارات ومؤسسات دولة فلسطين ذات الصلة بمناهضة التعذيب، ويشرفني أن أقدم لكم أعضاء وعضوات الوفد المشارك:

1- سعادة السفير عمار حجازي نائب رئيس الوفد ومساعد وزير الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف
2- السيدة هيثم عرار منسقة أعمال الفريق الوطني لمناقشة التقرير الأولي لدولة فلسطين الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب ورئيس وحدة حقوق الانسان في وزارة الداخلية
3- اللواء محمد الجبريني المساعد الأمني لوزير الداخلية
4- العميد رائد عمايرة نائب رئيس هيئة قضاء قوى الأمن
5- العميد جهاد نعيرات مدير عام مراكز الاصلاح والتأهيل
6- سعادة السفير ابراهيم خريشة المبعوث الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف
7- سعادة القاضي أحمد ولد علي الأمين العام مجلس القضاء الأعلى
8- السيدة نحوى عبد الله رئيس وحدة حقوق الانسان في مكتب النائب العام
9- السيد مجدي حردان رئيس وحدة حقوق الانسان في وزارة العدل
10- السيدة أروى التميمي مدير عام الشؤون القانونية في وزارة الصحة
11- السيد نائل موسى مدير دائرة موائمة التشريعات في وزارة التنمية الاجتماعية

12- السيد أمجد أبو لافي مستشار قانوني

13- السيدة دعاء نوفل سكرتير ثاني في بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة

14- السيد هاشم عثمان مستشار

السيدات والسادة

بدأت دولة فلسطين إعداد تقريرها الأولي منذ أن انضمت للاتفاقية بتاريخ 2014/4/1، وشكلت فريقا من جهات الاختصاص برئاسة وزارة الداخلية وعضوية كل من؛ مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، هيئة قضاء قوى الأمن، الخارجية وشؤون المغتربين، العدل، التنمية الاجتماعية، الصحة، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين.

وعمل الفريق على إنجاز المسودة الأولى للتقرير باعتماد منهجية العمل على مواد الاتفاقية كل على حدة وتفصيل وتحليل الواقع التشريعي والقانوني، الاستراتيجيات والسياسات والاجراءات، التقدم المحرز الذي حققته دولة فلسطين لكل مادة مدعمة ذلك بالبيانات والاحصائيات المطلوبة. وناقش القسم الثاني من التقرير واقع الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي بما في ذلك واقع الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، سياسة هدم المنازل، الامتناع عن تسليم جثث الشهداء، وغيرها من الاجراءات الاحتلالية.

وعقدت دولة فلسطين جلستي مشاورات وطنية حول مسودة التقرير على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية ذات العلاقة في كل من الضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة والشركاء الدوليين وقامت بدراسة التوصيات والملاحظات الواردة من الاجتماعات التشاورية التي عقدت مع الجهات المذكورة.

السيدات والسادة

عند الحديث عن دور فلسطين في تعزيز الحقوق ومناهضة التعذيب والحريات العامة، لا بد من الإشارة في البداية إلى الوضع الخاص الذي نعيشه، والتشابك بين الاحتلال الإسرائيلي القائم في فلسطين وتوغله في حياة الفلسطينيين، وبين طموح الشعب الفلسطيني الساعي إلى الانعتاق من هذا الاحتلال والتحرر، وضمان حقوقه غير القابلة

للتصرف، وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة بعاصمتها القدس، يسودها نظام ديمقراطي تعددي حامي للحريات وضامن لحقوق المواطن الفلسطيني.

فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تتجاهل تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على الأراضي الفلسطينية، وتسعى إلى تفريغ خطط دولة فلسطين بالتوجه إلى الأمم المتحدة ومؤسساتها من مضمونها الداعم لاستقلال دولة فلسطين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، ومنع مؤسسات الدولة الفلسطينية من العمل بحرية ونجاعة في أراضي الدولة الفلسطينية.

السيدات والسادة

إن النظام السياسي لدولة فلسطين هو نظام ديمقراطي تعددي، يحمي الحريات ويضمن حقوق الإنسان ويطبق العدالة بين كافة مواطنيه، ولقد ترجمت وثيقة الاستقلال عام 1988م هذه الرؤية بصورة دقيقة، وجاء القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003م ليعكس ويؤكد على هذه المفاهيم والقيم والمبادئ، لتكون المرجعية لكافة القوانين والتشريعات الناظمة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في فلسطين.

ومن هنا، فإن إن انضمامنا للاتفاقيات الدولية الأساس لحقوق الإنسان ومنها الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والانضمام الى البروتوكول الاختياري للاتفاقية، لهو تعبير صادق عن قناعاتنا وإيماننا بأهمية ما أقدمنا عليه على صعيد بناء ومأسسة منظومة العدالة وحقوق الإنسان في دولة فلسطين.

السيدات والسادة

أود التأكيد على أن الحكومة الفلسطينية وبحكم عملها كجهة إشراف مدني على قطاعات الدولة بما فيها قطاع الأمن تعمل بشكل مستمر على وضع الخطط والبرامج اللازمة لبناء مختلف القدرات ومعالجة أي تحديات أو ثغرات تواجه عملها وتؤثر على قدرتها بتوفير الخدمات المدنية والأمنية لمواطنيها. حيث أنجزت العديد من الاستراتيجيات

والسياسات والخطط القطاعية الهادفة إلى خلق حالة من التوازن بين تحقيق الأمن والاستقرار وسيادة القانون والعدالة الجنائية، حيث تعمل الحكومة بشكل مستمر على تعزيز آليات إنفاذ القانون واحترام سلطة القضاء في كافة إجراءاتها، وضمان سلامة الإجراءات والممارسات الأمنية، والتي تستمدها من روح المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومستندة إلى مجموعة القوانين ومدونات السلوك والإجراءات والقرارات الإدارية ذات العلاقة، وبرامج الحكومات الفلسطينية وخططها وأولوياتها.
وقد عملت دولة فلسطين في هذا السياق وبالتعاون مع جميع المكونات الحكومية المدنية والأمنية على مجموعة من التدخلات التي تسعى لتطوير قدراتها في مجال احترام حقوق الإنسان، ومنع التعذيب وتعزيز قدرتها على إنفاذ القانون، وأبرزها:

أولا: استكمال وتطوير منظومة القوانين الخاصة بتخصصات وواجبات ومسؤوليات قوى الأمن، وضمان توافقها مع مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين، وركزت على إنجاز جوانب مختلفة من البنية التشريعية والقانونية الناظمة لعمل وزارة الداخلية وقوى الأمن، شملت العديد من القوانين واللوائح والمدونات والكتيبات. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن وزارة الداخلية وبمسؤولياتها المباشرة بتنفيذ التزامات دولة فلسطين لاتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري، قد أنجزت مشروع قرار بقانون إنشاء الآلية الوطنية الوقائية لمنع التعذيب بمنهج تشاوري مع كافة الشركاء من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والشركاء الدوليين، وقد تم إصدار القرار بقانون رقم (25) من قبل السيد الرئيس بتاريخ 2022/05/25، ويجري العمل حالياً وبالتشاور مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني على دراسة الملاحظات التي برزت بعد إصداره ليصار إلى مراجعته وتقديم التوصيات اللازمة بإجراء بعض التعديلات الضرورية إن لزم الأمر، ومن ثم العمل على إنفاذه.

ثانيا: سعت دولة فلسطين إلى ضمان تنفيذ المساءلة والنزاهة بآليات ضامنة لحقوق الإنسان لدوائرها وأجهزتها والرقابة عليها من خلال أدوات الرقابة الحكومية، والتي تتضمن القيام بزيارات دورية أو مفاجئة للعديد من الجهات الحكومية العاملة في مجال العدالة الجنائية لمراكز التوقيف والتحقيق والاحتجاز، ومراكز الإصلاح والتأهيل بهدف

تقييم وتطوير الظروف الخاصة بمراكز الحرمان من الحرية ومنع التعذيب ومختلف انتهاكات حقوق الإنسان. كما عملت على تطوير ومأسسة وحدات الشكاوى بهدف تعزيز عملية الرقابة على أداء قوى الأمن، والمكلفين بإنفاذ القانون بشكل عادل ومحايد بما يسهل على المواطنين الوصول اليها بحرية ودون رقابة أو خشية من أحد. وقد نفذت هذه الوحدات العديد من الإصلاحات وأنجزت الكثير من الأدلة الإجرائية والخطط التشغيلية والتطويرية لعملها، كما عقدت العديد من الدورات وورش العمل في مجالات تعزيز آليات الشكاوي في المؤسسات الأمنية واستحداث برامج محوسبة للشكاوى وكيفية معالجتها.

ثالثا: وتعزيزا لمبدأ الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية ذات الاختصاص، فقد منحت دولة فلسطين تلك المؤسسات الحق في الزيارات والدخول والتفتيش على أي من مراكز التوقيف والاحتجاز والإصلاح والتأهيل، ومتابعة أوضاع الموقوفين والمحتجزين، وكتابة ملاحظاتها واقتراحاتها وتقديمها لجهات الاختصاص. كما منحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بزيارات دورية لجميع مراكز الاحتجاز، وأعطت لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان صلاحية القيام بزيارات فجائية.

رابعاً: تعمل دولة فلسطين على نشر ثقافة حقوق الإنسان ومنع التعذيب لدى موظفي مؤسسات إنفاذ القانون من خلال التعليم والدورات التدريبية، ويعتبر التدريب على قضايا ومفاهيم حقوق الإنسان ومنع التعذيب مادة ملزمة ودائمة في كافة المناهج التدريبية لقوى الأمن ودوائر الاختصاص في مؤسسات دولة فلسطين. كما عملت على توفير مقاعد الدراسات الأكاديمية المتخصصة في مجالات قانونية وحقوقية متعددة. ولضمان عملية التعليم الذاتي والمستمر، طورت وزارة الداخلية وبالشراكة محفظة مواد تدريبية حول حقوق الإنسان، موجهة للمكلفين بإنفاذ القانون والمنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية والدليل الإرشادي لتنظيم العلاقة بين الصحفيين وقوى الأمن في الميدان. وتنوعت التدريبات لتكريس احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون لتشمل مجالات؛ إدارة مراكز الشرطة المجتمعية وهيكلتها وعملها، حقوق المرأة وتعزيز أدوار النوع الاجتماعي في قوى الأمن، قضايا

الأسرة والأطفال والأحداث والمعاقين، مراكز الإصلاح والتأهيل وحقوق النزلاء، آليات المراقبة والمحاسبة والمسائلة، استخدام القوة والتعامل مع الحشود، إجراءات القبض والتفتيش، آليات تقديم واستقبال الشكاوي ومعالجتها، الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي.
خامساً: استجابةً للهدف الاستراتيجي بتعزيز الأمن والأمان، عملت دولة فلسطين على تحسين الإجراءات الخاصة بضمان حقوق الإنسان أثناء تنفيذ العمليات الأمنية، مثل: عمليات الاعتقال والتفتيش والتعامل مع حالات الخروج عن القانون، وبالتوازي مع تطوير العلاقة مع قطاع العدالة بما يضمن التكامل والانسجام في العمل بين قطاع الأمن والنيابة والنظام القضائي.

سادساً: ترى دولة فلسطين أن الحق في التنظيم والتجمع وتنظيم الجمعيات من أهم الحريات والحقوق الأساسية، بالاستناد على ما جاء به القانون الفلسطيني من ضوابط لضمان التطبيق النزيه والشفاف، لتسجيل المنظمات الأهلية أو حلها ضمن إحكام القوانين ذات العلاقة وبما يحفظ حقوقها ودور وزارات وهيئات الاختصاص، ولتنظيم ممارسة الحريات وليس للحد منها، وذلك في إطار خلق التوازن بين ممارسة الحريات والحفاظ على الأمن والنظام، ومنعاً لحدوث أي أعمال تخل بالأمن وتخرق القانون.

السيدات والسادة:

تحرص دولة فلسطين على تعزيز مبادئ الشراكة والحوار والتكامل في الإطار الوطني العام، والأمني المتخصص مع المؤسسات الحكومية ذات العمل المشترك في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، كما تسعى لاتخاذ إجراءات لضمان استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها وتعزيز الحوار المنتظم معها، بما يعزز أسس الحكم الرشيد والمسائلة والشفافية. كما وتدافع عنها أمام إجراءات وقرارات حكومة الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف عدداً منها. كما تسعى دولة فلسطين عبر التعاون مع الشركاء الدوليين الى إتاحة المجال لقوى الأمن الفلسطينية على الاطلاع على التجارب الدولية والاستفادة منها لتطوير قدراتها في مجال تعزيز سيادة القانون في فلسطين. وندعو دائماً كافة الأطراف المعنية في مجال عمل قوى الأمن إلى بناء شراكة مهنية حقيقية قائمة على خدمة المواطن أولا والعمل معنا على تعزيز قدرات قطاع الأمن وعدم الاكتفاء

باستمرار تقديم التقارير والدراسات على أهميتها والتوجه أكثر نحو تقديم برامج عملية تساهم في تعزيز قدرة قطاع الأمن على حماية الحريات وحقوق الإنسان.

السيدات والسادة:

إننا نعيش تحدياً كبيراً باستمرار احتلال أرضنا وحرماننا من المتطلبات الأساسية لبناء دولتنا ومؤسساتنا، فنحن في صراع مع هذا المحتل لنيل حقوقنا المشروعة في تقرير المصير وحقنا في السيادة الدائمة على مواردنا وثرواتنا، ومن جانب آخر نواجه تحدي كبير في بناء مؤسسات دولتنا التي نصبوا أن تكون مؤسسات قائمة على قيم ومبادئ المشروعية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن مناهضتنا للتعذيب والعمل على منعه باعتباره جريمة دولية وجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب خصوصا إذا ما ارتكبت في سياق الاحتلال والنزاع المسلح، يقتضي منا أن نسلط الضوء على ما يتعرض له مواطنينا من تعذيب ممنهج على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خصوصا وأن دولة الاحتلال هي الدولة الوحيدة التي شرعت التعذيب وأجازت ارتكابه بل وأقر القضاء الإسرائيلي مشروعية ارتكابه.

كما يعاني شعبنا من سوء المعاملة وانتهاك الكرامة الإنسانية بشكل ممنهج ويومي عبر الحصار المفروض على قطاع غزة وعبر الحواجز العسكرية المنتشرة في شتى أرجاء الضفة الغربية، وليس هذا فحسب بل إن دولة الاحتلال الإسرائيلي هي الدولة الوحيدة التي تشرع وتنفذ العقوبة على الموتى وهو ما يؤكده احتجازها لجثامين 105 فلسطينيا في الثلاجات، بالإضافة لـ 256 فلسطيني في مقابر الأرقام، من بينهم 9 أطفال، و3 نساء، و8 أسرى أمضوا فترات مختلفة في سجون الاحتلال.

ومن هذا المنطلق أتمنى من لجنتكم الموقرة أن تأخذ بعين الاعتبار كيفية دفع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية على تحمل مسؤولياتها القانونية في حماية الفلسطينيين بوجه ممارسات المحتل وسياساته التي تضرب بعرض الحائط ليس فقط هذه الاتفاقية وإنما كافة القيم والمبادئ التي قامت عليها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

السيدات والسادة:

أود في ختام هذه الكلمة أن أكرر شكري وتقديري للجنتكم ودوركم، كما أود التأكيد على أهمية هذه الجلسة وعلى مدى اهتمامنا باستفساراتكم وتوجيهاتكم وملاحظاتكم الختامية التي سيكون لها دورا وأثرا إيجابيا في كشف بعض الجوانب التي قد لا نكون تنبهنا لها، ما قد يسهم في تحقيق غايتنا في بناء وتطوير استراتيجيتنا وتوجهاتنا لمناهضة التعذيب ومنع وقوعه، وبالتالي تحقيق هدفنا في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الأنسان وحرياته.

كما يسعدني أن تكون مناقشة تقرير دولة فلسطين فرصة للاستفادة من تجارب وخبرات الدول المشاركة في هذه الجلسة ما سيختزل مسارنا وسعينا لتحقيق ما نصبوا إلى تحقيقه في مجال مناهضة ومنع التعذيب.

شكراً لحسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته